القيمة الحقيقية للمساعدات الأمريكية لإسرائيل

وكالة القدس للأنباء - ترجمة خاصة

وكالة القدس للأنباء - ترجمة خاصة

كم تبلغ قيمة المساعدات التي يقدمها دافعو الضرائب الأمريكيون للكيان الصهيوني سنوياً؟!
سؤال بات يتكرر طرحه مؤخراً في الولايات المتحدة، ولا سيما بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعانيها، وعلى ضوء المشاكل والصعوبات المتزايدة التي تواجه الميزانية الأمريكية.

ثمّة دراسات عديدة حاولت تقديم أجوبة على هذا السؤال. وتبقى الحقيقة أن لا أحد لديه القدرة على تصوّر الرقم الحقيقي لقيمة المساعدات التي يحصل عليها العدو.

والتقرير الذي بين أيدينا لا يزعم أنه يقدم إجابة دقيقة، ولكنه يكشف عن جانب مهم من وسائل التلاعب الكثيرة، وعمليات الاحتيال التي تمارسها الجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة للحصول على الأموال، بطرق ملتوية.

ويكتسب هذا التقرير قيمة أكبر على اعتبار أن معدّه ليس ضابطاً سابقاً في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فحسب، بل ويشغل حالياً منصب المدير التنفيذي لمجلس المصلحة الوطنية الأمريكية، ما يعطي للتقرير أبعاداً لا تخفى على القارىء.

تقرير بقلم فيليب جيرالدي*، بتاريخ 12 نيسان 2017

المصدر: The American Conservative العنوان الأصلي: " The True Cost of Israel"

وكالة أنباء بترجمة خاصة

التقرير:

اختتمت لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (إيباك) مؤتمرها السنوي، أواخر الشهر الماضي، ما أثار النقاش المعتاد في مختلف وسائل الإعلام البديلة. لماذا تذهب الكثير من أموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة إلى دولة تابعة صغيرة، وغير مفيدة على نحو خاص، في حين أن لديها اقتصاداً نابضاً بالحياة بمستوى أوروبي، وهي، واقعاً، أنموذج عسكري إقليمي؟

أولئك الذين يدعمون تدفق السيولة النقدية يحتجون بأن إسرائيل مهددة، ولا سيما من قبل إيران؛ وهم يزعمون أن المساعدة - التي تستخدم بشكل كبير، ولكن ليس كلها، لشراء أسلحة أمريكية الصنع - مطلوبة للحفاظ على تفوق نوعي ضد الأعداء المحتملين للبلاد. أما أولئك الذين يعارضون المساعدات، فيردّون بأن التهديد الإيراني هو - إلى حد كبير اختراع - إسرائيلي وسعودي، يستخدم لتبرير الدعم الأمريكي المستمر للسياسات الأمنية الوطنية لكلا البلدين. ويضيفون أن تل أبيب أكثر من قادرة على الدفاع عن نفسها، وعلى دفع ثمن مؤسستها العسكرية.

في الحقيقة، تعتبر المساعدات الأمريكية لإسرائيل كدجاجة تبيض ذهباً. وربما يوافق طرفا الجدال أعلاه على أن للوبي الإسرائيلي المحلي دوراً أساسياً في الحفاظ على مستوى المعونة المرتفع، على الرغم من أنهما سيختلفان دون شك حول ما إذا كان ذلك أمراً جيداً أو سيئاً. ينظر إلى عمل "اللوبي" عموماً على أنه الصوت الأقوى في السياسة الخارجية في واشنطن، ما دفع ستيفن والت وجون ميرشيمر إلى التساؤل: "ما الذي يدفع الولايات المتحدة لتقليص مدفوعاتها... من أجل تمويل مصالح دولة أخرى؟ [لا] يوجد تفسير يمكن أن يحسب المستوى الملحوظ من الدعم المادي والدبلوماسي الذي توفره الولايات المتحدة". لاحظ ستيفن وميرشيمر أن "جماعات المصالح الخاصة الأخرى عملت غالباً على تحريف السياسة الخارجية، ولكن لم يتمكن أي لوبي من تحويلها بعيداً عما تقتضيه المصلحة الوطنية، وإقناع الأميركيين، في الوقت نفسه، بأن المصالح الأميركية ومصالح الدولة الأخرى – هي إسرائيل في هذه الحالة - متطابقة بشكل كبير".

منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، أصبحت "أكبر مستفيد للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، على نحو متزايد"، وفقاً لما ذكرته دائرة الأبحاث فى الكونجرس. قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل 233.7 مليار دولار لمساعدتها على الحد من التضخم بين عام 1948 وحتى نهاية عام 2012، وفقاً لما ذكرته صحيفة هآرتس. وتركز

المناقشات الحالية على مذكرة التفاهم التي أبرمتها إدارة أوباما مع إسرائيل، التي وعدت بتقديم 38 مليار دولار من المساعدات العسكرية على مدى السنوات العشر المقبلة، وهو مبلغ كبير، ولكنه مع ذلك أقل بكثير مما تحصل عليه فعلاً من خزانة الولايات المتحدة ومن مصادر أمريكية أخرى.

قال السناتور ليندسي غراهام، في مداخلة له خلال أحدث مناقشة تشريعية حول المساعدات الإسرائيلية، إنه ينبغي النظر إلى 38 مليار دولار كحد أدنى؛ وأن على الكونغرس أن يوافق على تمويل إضافي للدفاع الإسرائيلي بحسب الحاجة. وقد تم ذلك في الواقع. في آخر اجتماع لها، أعلنت (أيباك) عن أحدث دفعة من الأموال من الولايات المتحدة، مشيدة "بمجلس النواب الأمريكي لدعمه الكريم لبرنامج تعاون الدفاع الصاروخي الأمريكي - الإسرائيلي، عبر مشروع قانون اعتمادات الدفاع للعام المالي 2017. خصص الكونغرس 600.7 مليون دولار لبرامج الدفاع الصاروخي الأمريكية الإسرائيلية". ثمة تاريخ طويل من هذا التمويل الخاص للمشاريع الإسرائيلية. فقد تم تمويل جزء كبير من نظام القبة الحديدية للدفاع الصاروخي من قبل الولايات المتحدة، بقيمة تصل إلى أكثر من مليار دولار. وفي ثمانينيات القرن الماضي، موّلت واشنطن برنامج تطوير الطائرات النفاثة "لافي" الإسرائيلي، بتكلفة بلغت 2 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين، قبل أن يتم إلغاؤه بسبب مشاكل تقنية وغيرها، وهذه الأموال هي جزء من تمويل بقيمة 5.45 مليار دولار دفعها البنتاغون لمختلف مشاريع الأسلحة الإسرائيلية خلال عام 2002.

وزعم عضو الكونغرس السابق غير الموثوق به باعتراف الجميع، جيمس ترافيكانت، ذات مرة أن "إسرائيل تحصل على 15 مليار دولار سنوياً من دافعي الضرائب الأمريكيين". وفي الواقع، فإن الكيفية التي تحصل من خلالها إسرائيل على أموال من الولايات المتحدة هي بالغة التعقيد وغير شفافة تماماً بالنسبة إلى الجمهور الأمريكي، وتتخطى كثيراً مبلغ 3.8 مليار دولار الذي تم تسليمه بداية السنة المالية في الأول من تشرين الأول / أكتوبر. وحتى هذا الرقم، الذي يعطى لإسرائيل على نحو فريد، كمبلغ مقطوع في اليوم الأول من السنة، يتم التلاعب به لتحقيق إيرادات إضافية. فعادة ما تتم إعادة إيداعه على الفور في وزارة الخزانة الأمريكية، ليصار بعد ذلك إلى سحب قروض لدفع فوائده يسحبها الإسرائيليون. ويكلف دفع الفائدة هذا دافعي الضرائب الأمريكيين ما يقدر بنحو 100 مليون دولار إضافية سنوياً. كما أن إسرائيل بارعة في استخدام "ضمانات القروض"، وهي القضية التي ربما أسهمت في إسقاط الرئيس جورج هـ. دبليو بوش. فالواقع هو أن القروض التي يبلغ مجموعها 42 مليار دولار، لم تسددها إسرائيل أبداً، بمعنى أن خزانة الولايات المتحدة ترفع السعر على الأصل والفائدة،

وهو شكل من أشكال المساعدة الإضافية. وقد بلغت قيمة القروض في عهد بوش 10 مليارات دولار.

مشاريع الإنتاج المشترك التي تقوم بها وزارة الدفاع، والتعاقد التفضيلي، أو "الفضلات" أو "الفائض" من المعدات القابلة للاستخدام التي يتم تسليمها بعد ذلك إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، فضلاً عن نقل المعدات العسكرية إلى قاعدة إسرائيلية في إسرائيل (التي تستخدم لدعم العمليات العسكرية المحلية)، كلها فوائد كبيرة لصالح تل أبيب. والكثير من هذه المساعدات مخفية عن الأنظار.

في عام 1992، تفاخر رئيس (أيباك)، جيمس شتاينر، بأنه "حصل على ما يقرب من مليار دولار [في مفاوضات مع وزير الخارجية جيمس بيكر] لا يعرف الناس عنها شيئاً". وفي أحد المؤتمرات، في أيلول / سبتمبر 2012، اعترف رئيس الأركان [الإسرائيلي] السابق، الجنرال غابي أشكينازي، أنه بين عامي 2009 و2012 دفع دافعو الضرائب الأمريكيون لميزانية الدفاع في بلده أكثر من دافعي الضرائب الإسرائيليين. هذه الأرقام متنازع عليها، لكن الحقيقة تبقى أن جزءاً كبيراً من الإنفاق العسكري الإسرائيلي يأتي من الولايات المتحدة. وهو حاليا أكثر من 20 في المائة من مجموع الميزانية البالغة 16 مليار دولار، دون احتساب الاعتمادات الخاصة.

ومن خلال الإعفاءات الضريبية، تدعم الحكومة الأمريكية أيضاً الجهود المنسقة لتقديم مساعدات إضافية لإسرائيل. لا تبذل جماعات الضغط الأخرى جهداً لتعزيز منافع بلد أجنبي ليستفيد بهذه الطريقة المموهة؛ والواقع أن معظم المجموعات المماثلة يشترط تسجيلها بموجب قانون عام 1938، الخاص بالوكلاء الأجانب، الأمر الذي تعلمه مستشار الأمن القومي السابق، مايكل فلين، فيما يتعلق بتركيا.

معظم المنظمات والمؤسسات التي يمكن اعتبارها أجزاء نشطة من اللوبي الإسرائيلي مسجلة عموماً لدى وزارة الخزانة باعتبارها مؤسسات تعليمية معفاة من الضرائب بموجب القرار 501 (ج) – 3. متحدثاً في مؤتمر حول الولايات المتحدة وإسرائيل في 24 آذار / مارس الفائت، أوضح غرانت سميث كيف يستخدم اللوبي الإسرائيلي هذا الإطار القانوني بشكل أوسع نطاقاً:

"المنظمات الرئيسية في الولايات المتحدة، تضم لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (AIPAC)، واللجنة الأمريكية اليهودية (AJC)، والمنظمة الصهيونية الأمريكية

(ZOA)، وجمعية مكافحة التشهير (ADL). لكن هناك مئات أخرى، من بينها عدد قليل من المنظمات المسيحية الإنجيلية، التي تلعب دوراً في إطار نظام متكامل واسع يتطلب دعماً أمريكياً غير مشروط لإسرائيل. في عام 2012، حقق جناح المنظمات غير الربحية في اللوبي الإسرائيلي عائدات بقيمة 3.7 مليار دولار. وهي بصدد الحصول على 6.3 مليار دولار بحلول عام 2020. وقد استخدمت هذه الجمعيات مجتمعة 14 ألف شخص، وزعمت أن لديها 350 ألف متطوع".

مبلغ 3.7 مليار دولار الذي تم جمعه في عام 2012 معفي من الضرائب إلى حد كبير، ولا يشمل المليارات التي تم جمعها من التبرعات الخاصة التي تذهب مباشرة إلى إسرائيل، وكذلك المليارات التي تتأتى من المساهمات التي تعتبر مشمولة بـ "الإعفاءات الدينية" لمجموعات لا تقدم أوراقها على الاطلاق. وهناك أيضاً مساهمات ترسل مباشرة إلى مختلف المؤسسات التي تتخذ من إسرائيل مقراً لها، والتي غالباً ما تكون مسجلة كجمعيات خيرية. وقد أجرت مجلة إلى الأمام (Forward) في عام 2014، تحقيقاً بخصوص 3600 مؤسسة خيرية معفاة من الضرائب، تبين أن لديها أصولاً صافية تبلغ 26 مليار دولار، وما يتراوح بين 12 إلى 14 مليار دولار من الإيرادات السنوية، و"تركز على أكبر حصة من الأموال الممنوحة لإسرائيل". وبلغت هذه الحصة 38 في المائة من إجمالي الدخل. وتضيف (Forward) أن هذه الجمعيات هي "جهاز يستفيد بشكل كبير من الحكومة الفيدرالية الأمريكية والعديد من حكومات الولايات والحكومات المحلية، على شكل مئات الملايين من الدولارات من المنح الحكومية، والمليارات من التبرعات التي يتم خصمها من الضرائب ومليارات أخرى من برامج المنح المدفوعة بأموال الحكومة".

بعض المؤسسات المؤيدة لإسرائيل تجاهر بأهدافها. جمعية "أصدقاء جيش الدفاع الإسرائيلي"، الذين "يدعمون احتياجات الجنود الإسرائيليين الشجعان وتعليمهم"، هي جمعية خيرية مسجلة كمعفاة من الضرائب وتقوم بعمليات جمع التبرعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة. والمال يتم تغيير وجهته؛ فقد فوجئ بعض اليهود الأمريكيين، الذين قدموا تبرعات ظنوا أنها تستخدم لتمويل ما يعتبرونه قضايا خيرية، بأنها استخدمت – عوضاً عن ذلك – لدعم توسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية. وأفيد مؤخراً بأن صهر دونالد ترامب ومستشاره، جاريد كوشنر، يملك مؤسسة عائلية قدمت تبرعات لإسرائيل، بما في ذلك تمويل مستوطنات في الضفة الغربية، وهو أمر غير قانوني بموجب القانون الأمريكي.

وتستفيد إسرائيل أيضاً بطرق أخرى، غالباً بفضل الإجراءات التشريعية في الكونغرس. فهي تستفيد، بل وتتمتع بمركز تجاري مجاني وحتى تفضيلي مع الولايات المتحدة وتدير فائضاً تجارياً قدره 9 مليار دولار سنوياً. ويمكن لشركاتها والمنظمات شبه الحكومية فيها أن تقدم عطاءات، دون أي قيود، في مشاريع الدفاع والأمن الداخلي في الولايات المتحدة، وهو امتياز يمنح عادة لشركاء الناتو - وهو ما منحها الهيمنة في بعض قطاعات إنفاذ القانون والاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات أمن السفر في الولايات المتحدة. وقد أدت مشاركتها في تطوير واستخدام التكنولوجيات العسكرية السرية التي طورها منتجو الأسلحة الأمريكيون في بعض الأحيان إلى مزاعم بأن إسرائيل قد اعتمدت أو عدّلت أو حتى سرقت معلومات حصرية، ومن ثم استخدمتها في تطوير صناعات الأسلحة الخاصة بها، وباتت الآن في المرتبة السادسة عالمياً، من حيث حجم المبيعات. ومن المفارقات أن دافعي الضرائب الأميركيين قدموا، ولا يزالون، دعماً للصناعات الإسرائيلية التي تتنافس مباشرة مع الشركات الأمريكية، ما يؤدي إلى فقدان وظائف في الولايات المتحدة.

وكانت هناك أضرار جانبية كبيرة ناجمة عن العلاقة مع إسرائيل، بما في ذلك الحظر النفطي العربي وربما بعض اللوم على التكلفة المدمرة لـ[غزو] العراق، والتي يعتقد كثيرون أنها حصلت لصالح إسرائيل. لكن، وحتى بدون تلك الحرب، فإن العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل باهظة الثمن بالنسبة للأميركيين. وسواء أكان لإسرائيل مسؤولية استراتيجية أم لا، وسواء أكان وضعها الجيوستراتيجي المعقد يستحق دعماً شبه مطلق من الولايات المتحدة أم لا، فإن الواقع هو أن لها علاقة غير متوازنة مع واشنطن. ويدفع دافع الضرائب في الولايات المتحدة ثمن هذه العلاقة منذ فترة طويلة ولا يزال، وهو لم يعد في وضع كما كان في السابق.

في النهاية، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي حالة تكون فيها للاحتياجات المتصورة لـ "حليف" الأسبقية على المصالح الوطنية الحقيقية. لا يلزم بالضرورة إنفاق عشرات المليارات من الدولارات لاسترضاء بلد أجنبي غني وجماعته المحلية القوية. في الواقع، فإن خيارات أخرى لتوظيف المال في الداخل - على المدارس والطرق السريعة والمستشفيات – باتت أكثر جذباً للناخبين الأمريكيين.

*فيليب جيرالدي، ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية، وهو المدير التنفيذي لمجلس المصلحة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية.